طبق الاصل

كاريكاتير : مؤيد نعمة

الولايات المتحدة تتعجّل فتح سفارتها في العراق
نقلة من البنتاغون الى وزارة الخارجية

ترجمة : زهير رضوان
عن الواشنطن بوست

قال مسؤولون في الولايات المتحدة ان موظفي ادارة الرئيس بوش يتراجعون خلف الكواليس للانتهاء من الخطط المتعلقة بالسفارة الجديدة في بغداد، والتي سوف تتطلب ملاكا من 4000 موظف.

لكن، وبسبب المخاوف الامنية، سوف يتم الاحتفاظ بالمقر الرئيس في قصر صدام السابق في المنطقة الخضراء المحمية من قبل الولايات المتحدة بعد انهاء الاحتلال.

وطبقا لما ذكره مسؤولون على اطلاع بهذه المساعي ان الاهمية البالغة للسفارة - التي ستاوي القيادة العسكرية الامريكية وتدير برنامج مساعدة يزيد بثلاثة اضعاف على اي مساعدة خارجية مخصصة لبقية دول العالم ارهقت مخططي وزارة الخارجية والبنتاغون الذين كانوا يتنقلون بشكل متواصل بين بغداد وواشنطن في الاسابيع الاخيرة.

وقال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية منهمك في السياسة العراقية: (انها مهمة عالية، لكنها الآن المهمة الاولى امام جميع العاملين في وزارة الخارجية الواجبة الانجاز ولا شيء اكثر اهمية من انجازها بشكل مقنع).

وستكون السفارة الاكبر التي لم يسبق لدولة في العالم ان اقامتها ابدا - وتأمل واشنطن ان تقيمها وتديرها بحلول الاول من حزيران، قبل شهر واحد من تسليم السلطة لحكومة عراقية مكلفة في الثلاثين من حزيران. الهدف هو منع فوضى اعادة تنظيم كم كبير من الموظفين في الدقيقة الاخيرة، واضاف المسؤولون ان سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة سوف تحتفظ بسلطاتها حتى التسليم الرسمي للسلطة.

وذكر مسؤولون امريكيون ان السفارة تتمثل انتقال مسؤولية الوجود الامريكي في العاصمة من البنتاغون الى وزارة الخارجية بعد نهاية الاحتلال. وان وزارة الخارجية والبنتاغون اشركتا في التخطيط محاولة منهما منع تكرار الخلافات التي تركت الولايات المتحدة بخطط بائسة قبل الحرب لإدارة العراق بعد انقاذ حكومة نظام صدام.

فرانك ريكاردون، السفير الامريكي في الفلبين والذي يتقن العربية تم استدعاؤه بداية هذا العام ليقود فريق التحول في وزارة الخارجية، ديبلوماسيا للتطوع للعمل في العراق

الجنرال المتقاعد كفود (مبك) كيكلاتير من شعبة تخطيط السياسة في البنتاغون.

قال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية ان (التعاون في هذه المسألة كان جيدا بشكل لا يصدق، الفريقان متحدان اتحادا وثيقا، وما تمكنوا من تحقيقه معا يدعو للفخر بحق).

مسؤول امريكي آخر في موقع افضل متغمس في السياسة العراقية قال ان وزارة الدفاع الآن (تذعن) لوزارة الخارجية (لأنها مسرورة بالتخلص من مسؤوليتها في العراق).

في الاسابيع الاخيرة اعدت ادارة الرئيس بوش قائمة من المرشحين لتحديد السفير الجديد، وتتضمن القائمة ضباطا سابقين وسياسيين سبق ان عملوا في وزارة الخارجية، (اياً كان الكفء فإنه سيكون بحاجة الى مهارات ديبلوماسية ممتازة، وبمقدوره ادارة منطقة كبيرة ومعقدة ويحظى بثقة الرئيس والمنطقة).

في خطوة مثيرة، ارسلت وزارة الخارجية برقية عاجلة الى موظفيها هذا الشهر تدعو 160 الموجودين حاليا هناك. وقال مسؤول رفيع انه ليس هنالك ما يكفي من الديبلوماسيين الامريكيين الذين يتحدثون العربية بطلاقة لشغل جميع المناصب، مما دعا وزارة الخارجية لسحب موظفين من السفارات الاخرى في جميع انحاء العالم.

بيد ان الاستجابة كانت حتى الآن (رائعة) حيث عرض اكثر من 200 ديبلوماسي ليتولى ايا من المناصب الالف. وقال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية ان من بين الموظفين الـ 4000 المحتملين، هنالك حوالي 2200 موظف من المحتمل ان يكونوا من الامريكيين، اما الباقين فسيكونون من بين العراقيين او من المحتمل ان يكونوا من جنسيات اخرى.

يعمل عشرات المحامين على مسائل قانونية وديبلوماسية معقدة، من بينهم من شارك في اعادة العلاقات سابقا مع العراق والتي قطعها نظام صدام عام 1991 لتحديد الشروط التي ستسمح للقوات الامريكية بالعمل في البلاد بعد انتهاء الاحتلال. وقال المسؤول الرفيع في وزارة الخارجية (هنالك في الواقع المئات من المسائل القانونية انجازها ليكون الامر جاهزا، ويجب وضع تفاصيل عديدة لأوجه اخرى لسفارة الجديدة والوقت ينفد بسرعة).

اخذت ادارة الرئيس بوش بالاعتبار اعطاء فتح سفارة رمزية في بداية خارج المنطقة الخضراء، حيث يكون بمقدور السفير في الاقل القيام بالمراسيم الاحتفالية والتفادي تعمور الكوت في مقر صدام. لكن واشنطن نبذت الفكرة لأن بداية السفارة والموظفين الامريكيين سيكونون عرضة للهجمات.

وقال المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية وتشارد باوتشر (نحن لا نرغب ان نربط انفسنا بالنظام السابق، لكن علي القول ان هنالك القليل من العقارات في بغداد تلبي متطلبات الامن والحجم).

وقال مسؤولون امريكيون ان وزارة الخارجية ترغب بالاساس في انشاء بنايتها الخاصة بها، لكن ذلك سيتطلب زمنا يقارب من 3 - 5 سنوات لبناء بدءا من تحديد الموقع.

لماذا نحن في العراق؟

قبل بضعة ايام عدت من بغداد بعد اقامة استمرت ما يقرب من ثلاثة اشهر للمساعدة في الحصول على منحة (18.6 بليون) لبرنامج اعادة الاعمار في العراق.

بقلم: جارلس كروهن
ترجمة: عمران السعيدي

الا ان اصدقائي كانوا مستعجلين في استجوابي بقسوة حول سبب وجودنا في العراق وكم ستطول فترة وجودنا هناك؟ فما دامت اسطوانة الدمار الشامل لم يعثر عليها حتى الآن ...هل ان نهايتنا الى الحرب كانت له اسباب حقيقية؟ وهل ان العراق فيتنام اخرى؟ وان اكثر الذين تحدثت معهم كان متلهفا لمعرفة حياة العراقيين في وسائل الاعلام وليس من واجبي ان اصحح ما لديهم ولكني احاول موائمة انطباعاتي بدون انفعال والتي تبدو عادة متناقضة مع الحكمة المألوفة.

لماذا نحن في العراق؟

كان العراق يعتبر تهديداً للسلام في المنطقة ولدى صدام حسين مذكرات عدوانية ولكن مع عدم اكتشاف اسطوانة الدمار الشامل حتى الآن فان عصابات صدام العدوانية قد تم تحديدها. وإن الوصول الى النفط صار مناسبا ايضاً. انا لم اذكر حقيقة في هذا الموضوع الى حين وصول فريق العمل الانساني الياباني الى العراق ولماذا جاء الى هذا البلد بحمولة 600 جندي مدرب. ان الجواب يكون احتمالياً وهو لكي يكون مصدراً فعلياً لصناعة اليابانية.

وانا كانت لليابان مصالح استراتيجية فتغرب مصالحه ايضا وكذلك للمستفيدين الآخرين من عملية تحرير العراق. والعراق يمتلك نصف احتياطي نفط العالم تحت رماله الشاسعة. وانا رغبت السعودية وباقي دول الاوبك بالتبادل التجاري مع الغرب فان الباقين سوف لا يقدمون العلف الى المجموعات الارهابية التي تشهق للاستحواذ على البلاد باسم الاصولية الاسلامية. فاولئك الذين هاجموا مركز التجارة الدولية والبنتاغون لا يهتمون اهتماما للحفاظ على الاقتصاد الامريكي وابقائه في حالة اكتفاء ذاتي. بالاضافة الى ان اسامة بن لادن وحشود اخرى تبدو ثرثارة للدمج وانا وحتى على حساب عمليات التطوعين الانتحاريين.

ولو فشلنا في العراق فانا اعتقد ان الارهابيين سوف يمتلكون قوة هائلة في كل مكان ويجعلون لإيقاع بشع الاصابات في الغرب ويسربون وحشيتهم الى جميع انحاء العالم.

وانا الؤكد مرة ثانية ان جميع موجودون الآن على الساحة العراقية ويهاجموننا ويهاجمون حلفاءنا خشية ان يفقدوا حقهم في الادعاء، بمنزلتهم الثورية.

انها لعبة ساعة الصفر ولا ارى اية فرصة لفناش او التفاوض. وان محادثات السلام الآن لم تكن اكثر حسماً من محادثات باريس خلال حرب فيتنام. ما اللذة التي سوف نبلغها في العراق؟

ليس لدي اية فكرة حقيقية ولكني اعتقد اننا سنبقى لبعض الوقت قبل ان نعلم ونتأكد من ان بذور الديمقراطية التي نزرعها اليوم سوف تزدهر غداً.

فأنا اتذكر البريطانيين وبقاءهم في العراق الذي دام اكثر من عشرين سنة وغادروه دون ترك اية بصمة اصبع.

وشكراً للاعلام الذي قال ان اكثر العراقيين يتمتعون بحياة افضل وهم يتلهفون للامساك بهذه الفرصة ودون تأجيل. ولكن الرؤى لا تزال ضبابية ومتناقضة حيث لا يتماثل جميع المواطنين. وذلك لا يبشر بخير كانت رؤيتهم. فالخلافات العشائرية والدينية والعرقية تمزق الامة شذر مذر. "امل ان يستطيع برنامج اعادة الاعمار الشامل الذي تقوم به في العراق بتشغيل" الاف العاطلين عن العمل في العراقيين لأن ذلك يدفع الى اليده في عملية التعاون السلمية بدلاً من النقمة الدموية. ومن وجهة نظري، فان هذه العملية سوف تحدد سبب انتصارنا في الحرب وانا افضل ان يعمل العراقيون معا نحو مستقبل اكثر امناً. اذاً ماهو آخر سطر اختتم به كلامي؟ اعتقد اننا في العراق لأسباب صحيحة من الناحية السياسية والاقتصادية والاخلاقية ولربما لا نعرف ذلك لعدة سنين اذا لم تسر الامور كما نأمل. واذا جاءت الامور كما نريد سيكون ذلك ميثاقاً مثولياً لشجاعتنا وايماننا الراسخ وذلك هو امل الامريكيين جميعاً بالتأكيد.

قانون إدارة الدولة العراقية ومناورات اللعبة الديمقراطية

كاظم حبيب

وأخيرا تم التوقيع على قانون إدارة الدولة الموقت في الثامن من آذار 2004، وهو يوم الاحتفال بعيد المرأة العالمي، من قبل جميع ممثلي القوى السياسية والمستقلين في مجلس الحكم الانتقالي. وقد احتاج هذا القانون إلى وقت مناسب من أجل إقرار أفكاره وصياغته ثم التوقيع عليه. ويأمل الإنسان أن يبدأ المجتمع بتأمين سبل تنفيذه لصالح التطور الديمقراطي المستقل واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية وإعادة بناء العراق وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية فيه. إلا أن الأيام الأخيرة التي سبقت التوقيع على هذه الوثيقة التاريخية، بغض النظر عن بعض نواقصها المعروفة لقوى المجتمع المدني الحديث، تميزت بمناورات لم تكن، كما نرى، حكيمة ومناسبة لعراق جديد يسعى إلى بناء مجتمع جديد وعلاقات جديدة بين أفراد وقوى المجتمع.

فالمجتمع العراقي يواجه منذ سقوط النظام الدموي مصاعب جمة، سواء أكانت لأسباب داخلية أم لعوامل تأثير خارجي، وسواء أكانت نتيجة طبيعية لتداعيات الحرب وسقوط النظام والإرهاب الشامل في البلاد أم بسبب وجود ممارسات سلطة وقوات الاحتلال في العراق، أم بسبب الخلافات التي كانت ولا تزال تسود بين القوى والأحزاب السياسية العراقية ذات الاتجاهات الإسلام السياسي أم ذات الاتجاهات المدنية الديمقراطية. وهو أمر، كما يبدو لي، طبيعيا ومنطقيا بعد كل الذي عانى منه الشعب العراقي طيلة العقود التي أعقبت سقوط النظام الملكي الإقطاعي الرجعي وعجز القوى السياسية العراقية عن الارتقاء إلى مستوى المسؤولية وبناء الديمقراطية في البلاد وأسس المجتمع المدني الحديث. وإذا كان بروز التصادم والعوائق كلها أمرا منطقيا ومحتملا، فإن من غير المنطقي أن تكون بعض أو كل القوى والأحزاب السياسية العراقية قد عجزت عن فهم دروس الفترة المنصرمة، فترة الجذب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإرهاب والحروب والدمار والموت. فالإنسان العراقي، بمثلك عقلا وقدرة على التفكير والعقلانية في محاكمة الأمور والتعرف الدقيق على موازين القوى والاتجاهات لتطور الأحداث وسبل التأثير فيها، كما يفترض أن تكون الخبرة قد منحت هذا الإنسان الحكمة في التعامل مع الأحداث الجارية واتخاذ المواقف المناسبة في القضايا التي تطرح نفسها على بساط البحث.

لا شك في أن العراق لم يعرف الديمقراطية ولم يتعلم منها الشيء الكثير، وبالتالي لم يتعود عليها، كما أن البعض من العراقيات والعراقيين يرفض الديمقراطية أصلا لأنه يعتقد بأنها مخالفة لشريعة الإسلامية، وبالتالي يستحي حتى من ذكرها أو النطق بها، والبعض الآخر من طالب بالديمقراطية لنفسه لا لغيره، وكان مع نفسه يضمر ممارسة الاستبداد على غيره. ولكن هذا الجمع الذي تمثل في مجلس الحكم الانتقالي، رغم كل تنوعه واختلافاته قد اتفق على أسس معينة. واتفق هذا الجمع على احترام الديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان والاستجابة للحقوق القومية العادلة والمشروعة ...الخ. ولهذا كان لا بد من الابتعاد عن المناورات في العمل السياسي، ولكن هذا لا يعني بأي حال الابتعاد عن الحوار للوصول إلى اتفاق بين وجهات نظر متباينة إزاء مختلف القضايا المطروحة.

وبعد مناقشات معقدة وتحضيرات مهمة للمبادئ الأساسية التي يراد إدماجها في القانون الموقت ومن ثم في الدستور الدائم لاحقا، توصل أعضاء مجلس الحكم الانتقالي بالإجماع إلى صيغة مشروع قانون إدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية التي يمكن أن يكون أمدها سنتين أو يزيد بقليل، من أجل إدارة وتنظيم شؤون الدولة والخلاص من الإرهاب والتخريب والإعداد للانتخابات العامة وفق جدول زمني أقر من قبل المجلس أيضا في شهر كانون الأول 2003، رغم كل التحفظات التي أبديت عليه.

وجدد الوعد المناسب للتوقيع على القانون. كل ذلك قد تم بروح ديمقراطية ومحاورات جادة وشاقة ولكنها مثمرة توصل بعدها المتحاورون إلى صيغة لا تعبر عن آراء الجميع ولكنها تشكل القاسم المشترك في ما بينها خلال الفترة الانتقالية. فمثلا لا يمكنني القبول بأن يكون الإسلام هو دين الدولة الرسمي مثلا، في وقت لا أرفض أن يكون الدين الإسلامي وبقية الأديان أحد مصادر التشريع في العراق، إذ يمكن اختيار ما هو مناسب منها في العراق الجديد. ولكن الفصل بين الدين والدولة كان الصيغة المناسبة لهذا العراق الذي يراد إقامته. وهذا الوقف لا يعني بأي حال موقفا من الدين الإسلامي، بل هو الوقف الذي أجده عقلانيا من وجهة نظري لضمان الاحترام الكامل للدين ولبقية الأديان والمذاهب وتمتعها بالحرية الكاملة، في حين تبقى الدول حيادية إزاء جميع الأديان وتقوم برعايتها كلها ومنع التدخل في شؤونها وحمايتها من أي اعتداء عليها. ومع ذلك وقفت القوى العلمانية في المجلس على ما ورد في هذا القانون بهذا الصدد بهدف من سلطة الاحتلال والعمل الجاد من أجل تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وبهدف التخلص من قوى الإرهاب والاستبداد والظلام التي تمارس القتل والتدمير في مختلف مدن العراق باسم مقاومة الاحتلال وهي أول من جلب قوات الاحتلال إلى العراق.

ودفعة واحدة قاطع خمسة من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، أطلق على هذه المجموعة "بالشيعة الخمسة"، حضور مراسيم التوقيع على المشروع واعتباره وثيقة ملزمة بحجة أن هناك مسائل لم يتم التداول بشأنها، وبالتالي لا بد من بحثها مع المرجع الديني الخاص. كان الأجدر بأولئك الذين يريدون الالتزام بالمرجعية الدينية الخاصة بهم والتي يرتبطون بها أن يتشاوروا معها قبل الموافقة على مشروع الدستور الموقت وتحديد موعد التوقيع عليه، لا أن يؤجلوا ذلك إلى حين الاتفاق الكامل عليه وتحديد موعد التوقيع عليه.

يشار إلى أن الاعتراضات التي يجري الحديث عنها تنصب على ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

1. حق الشعب الكردي في الاعتراض على أي دستور دائم يرفض حق شعب كردستان العراق في الفيدرالية، وهو أمر سليم تماما، رغم أنه قد تمت صياغته على أساس ثلاث محافظات دون مبرر، إذ كانت هذه الصراحة والمجاهرة واردة ومطلوبة في آن واحد. إن التجارب المنصرمة تشير إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالثقة الشاملة، إذ كثيرا ما خيب السياسيون العراقيون بنو عودهم الكثيرة آمال الشعب الكردي أو الجماهير الشعبية على نطاق العراق كله، وبالتالي لا بد من وضع ولاءات الياك وضوابط تمس مصالح الشعب الكردي والحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى والحقوق الديمقراطية للشعب العراقي بأسره. ولا أجد ما يمكن الاعتراض عليه في حق الفيدرالية للشعب الكردي في حالة رفض الغالبية العربية لحق هذا الشعب في التمتع بفيدرالية ضمن الجمهورية العراقية، إذا أن الاعتراف بحق تقرير المصير لا يعني أن كل الشعب العراقي يصوت على هذا الحق، بل يعني حق الأكراد في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وليس هذا بدعة، بل حق مضمون في لوائح ومواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وعلينا الاعتراف به والتعامل معه إنسانيا وحضاريا لكي لا نرجع إلى الوراء ونعيد المآسي التي مر بها الشعب العراقي طيلة العقود الثمانية المنصرمة منذ تأسيس الدولة العراقية.

2. موضوع نسبة تمثيل المرأة في الهيئات السياسية للدولة العراقية، حيث قرر مشروع قانون إدارة الدولة الموقت حصة قدرها 25 % لنسبة سكانية تصل إلى أكثر من 53 % من إجمالي سكان العراق أو تزيد حتى عن ذلك. لقد كان المفروض منح المرأة حصة أعلى بكثير من هذه النسبة وفق ما اقترحته السيدة الدكتورة رجاء الخزاعي في مجلس الحكم الانتقالي، وهي 40 %، ولكن السواد الأعظم، إلى جانب رفض بعض الذكور وبعض النساء هذا المقترح، هي التي قادت إلى تثبيت هذه النسبة. ومن المعروف أن المجتمع يضع هذه النسبة كهدف يسعى إليه، وهذا لا يعني بالضرورة وجود إمكانية فعلية في الوقت الحاضر، رغم تصوري عن وجودها فعلا، وبالتالي فالاعتراض إن وجد حقا فينطلق من مواقع الذكورية ومن المواقع التي تدعي بأن المرأة ناقصة العقل وقليلة القدرة على التفكير والمشاركة، كلنا يعرف بأن المرأة لا تختلف عن الرجل لا عقلا ولا ذكاء ولا قدرة على أداء المهمات والمبادرة والإبداع. لا شك في أن واجب احترام الرأي الآخر الآخرين إزاء المرأة وارد في كل الأحوال، ولكن ليس من حق بأي حال أن يحرم المرأة من حقوقها الشروعة التي ضمنتها لها اللوائح والوثائق الدولية أو التقليل من شأنها ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعامة في المجتمع، إنها نصف المجتمع وينبغي لها أن تلعب هذا الدور فعلا، بغض النظر عن الثمن في وجهات نظرنا بهذا الصدد.

3. أما المسألة الثالثة فيبدو أنها تدور حول الوقف من رئاسة المجلس أو مجلس السيادة للفترة الانتقالية، حيث تقرر أن يكون المجلس ثلاثي العضوية على الطريقة التي تعامل بها قائد ثورة تموز عبد الكريم قاسم. إن من المؤسف حقا أن تسير الأمور في العراق على نمط طائفي غير معقول وغير مقبول يحس به الإنسان ويعيشه يوميا، وهو الذي سيشدد من الشكلات التي يعاني منها الشعب رغم كونها ثقيلة حتى دون هذه الطائفية القيئة التي يراد رفعها في العراق.

إن العراق بحاجة إلى الديمقراطية ولا أن نفهم ونمارس قواعد اللعبة الديمقراطية بحرص كبير على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية بعيدا عن أجواء المناورات التي لا تنفع أحدا.

إن العراق أمام مرحلة تاريخية جديدة وعلينا أن نلتحقها بنجاح ونسقط الورقة التي يلعبون عليها اليوم، وخاصة الورقة الطائفية.